الإضراب العام للعمّال في السنغال

"ديسمبر ١٩٤٥- فبراير ١٩٤٦"

د. على متولي أحمد

مدرِّس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة السويس

ali.metwally86@gmail.com

الملخَّص:

شهدت السنغال إضرابًا عامًّا للعمَّال في أعقاب الحرب العالمية الثانية "١٩٣٩-١٩٤٥"، بسبب ارتفاع الأسعار، وتدنّي الأجور، والتمييز بين الموظفين البيض والأفارقة، ومن ثمّ رفع المُضربِون لافتاتٍ تضمَّنت مطالبهم مثل: "عمل متساوٍ، أجر متساوٍ"، المساواة بينهم وبين الموظفين البيض في الأجور، زيادة الحد الأدنى للأجور... إلخ، واندلعت أحداث هذا الإضراب خلال الفترة "٤ ديسمبر ١٩٤٥- ١٧ فبراير ١٩٤٦"، وانضوى تحت راياته جميع فئات المجتمع من موظفين حكوميين رفيعي المستوى نسبيًّا إلى عمّال عاديين مرورًا ببائعي الخضار في الأسواق والطهاة والخبّازين... إلخ .

لذا تسلِّط الدراسة الضوء على جذور العمل النقابي في غرب أفريقيا الفرنسية عامَّة والسنغال خصوصًا، ونشاط الحركة العمّالية في تحرير المواطن السنغالي من الهيمنة الأجنبية واستغلالها، وموقف السلطات الاستعمارية من نشاطات العمّال السنغاليين من أجل استرداد حقوقهم المادية والمعنوية. وفي ضوء ذلك تضمَّنت الدراسة ثلاثة محاور على النحو الآتي:

أولاً- إرهاصات الحركة النقابية في السنغال

ثانيًا- الإضراب العام في السنغال وموقف الإدارة الفرنسية تجاهه

ثالثًا- نتائج الإضراب العام في السنغال

كلمات مفتاحية: النقابات العمّالية في أفريقيا، الحركة العمَّالية في غرب أفريقيا، الإضراب في السنغال، الاستعمار الفرنسي للسنغال.

General Strike of Workers in Senegal

(December 1945- February 1946)

Senegal witnessed a general strike of workers in the aftermath of World War II "1939-1945", due to high prices, low wages, and discrimination between white and African employees. Therefore the strikers raised placards, including their demands such as: "Equal work, equal pay", equality between them and the white wages, an increase in the minimum wage...etc. The events of this strike erupted on "December 4, 1945-February 17, 1946", including all classes of society from relatively high-ranking government employees to ordinary workers, grocers in the markets, chefs and bakers...etc. Accordingly, the study sheds light on the roots of trade unions in French West Africa in general and Senegal in particular, the activity of the labor movement in liberating the Senegalese citizen from foreign domination and exploitation, and the attitude of the colonial authorities towards the activities of Senegalese workers to recover their material and moral rights.

In light of this, the study included three points as follows:

First: Signs of the union movement in Senegal

Second: The general strike in Senegal and the attitude of the French administration towards it

Third: The results of the general strike in Senegal

Keywords: trade unions in Africa, the labor movement in West Africa, the strike in Senegal, the French colonization of Senegal.

مقدِّمة

لعبت النقابات العمّالية دورًا نضاليًا كبيرًا في غرب أفريقيا الفرنسية منذ الحرب العالمية الثانية "١٩٣٩-١٩٤٥"، وكانت محل إشادة من قِبل المتحدثين باسم الاشتراكية الأفريقية عند تفسيرهم لتاريخ أفريقيا الفرنسية، خصوصًا ليوبولد سيدار سنجورLéopold Sédar Senghor – أول رئيس للسنغال بعد الاستقلال عام ١٩٦٠- الذي أشاد بتنظيم الحركة العمّالية للأفارقة الزنوج منذ الحرب العالمية الثانية، ونضالها على المستويَيْن السياسي والاقتصادي، واتخاذها من سلاح الإضرابات دورًا حيويًّا في استرداد حقوقها، وتحرير أفريقيا جنوب الصحراء.

وانطلاقًا من منظور المتحدثين باسم الاشتراكية الأفريقية، فإن الإضرابات شكّلت تحركاتٍ تكتيكية في الاستراتيجية العامَّة لمكافحة ومناهضة الاستعمار، فضلاً عن أنها كانت ذات دوافع سياسية في السياق الاجتماعي الأفريقي، وتمثّل الوثبة الأولى نحو تحرير أفريقيا؛ لذا اعُتبرت الإضرابات العمّالية أداة فعّالة ومؤثرة إذا ما استُخدمت بفاعلية، ومدى الوعي لدى المُضربين.

وتتناول هذه الدراسة، أولى الإضرابات العمّالية في السنغال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نموذجًا يبرز كيف أن هذا الإضراب الوطني – الذى رفع شعار أجر متساوٍ وعمل متساوٍ، وتحقيق المساواة بالأوروبيين وعدم التمييز، وزيادة الأجور- مثّل حالة مخاض تولّدت منه حركة التحرر الوطني في داكار فيما بعد، وأدّى إلى زيادة الوعي السياسي لدى السنغاليين للتخلُّص من سطوة ونيْر الاستعمار الفرنسي، ممّا يجعلنا نستشهد بقول المفكِّر اليساري الفرنسي **جان بيير بيرولو**، Jean-Pierre Peyroulou "لا ينبغي الاستهانة أو التقليل من تجربة النضالات من أجل المساواة التي سبقت الاستقلال في أفريقيا الفرنسية".

أمّا عن أسباب اختياري لهذا الموضوع، فترجع لتعدد الدراسات الخاصّة بإضرابات عمّال السكك الحديدية "١٩٤٧-١٩٤٨" في داكار- النيجر، وتأثيرها على غرب أفريقيا الفرنسية بشكل عام، مع الإغفال التام للإضراب العام في السنغال عام ١٩٤٥- ١٩٤٦، في حين أن نجاح الأخير

كان مصدر إلهام لعمّال السكك الحديدية لكي يقوموا بإضرابهم في العام التالي، ويُعدّ الإضراب العام نموذجًا ومقدّمة للإضرابات الفعّالة في غرب أفريقيا الفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ذلك لم يُتطَرق إليه سوى المؤرِّخ الأمريكي **فريدريك كوبر** Frederick Cooper - أبرز المتخصِّصين في تاريخ النقابات العمّالية الأفريقية- الذي تناوله في ضوء وثائق الأرشيف السنغالي، والفرنسي معًا؛ لذا كانت دراساته وأبحاثه[١] تُمثّل مصدرًا مهمًّا بالنسبة للدراسة التي نحن بصددها.

كما اعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية البريطانية "Foreign Office "F.O.، التي رصدت نوعية الفئات المشاركة في هذا الإضراب، وردّ فعل السلطة الفرنسية الاستعمارية على هذا الإضراب، إضافة لوثائق الخارجية الأمريكية Foreign relations of United States، ودراسات ورسائل علمية إنجليزية، وفرنسية، وعربية، ومعرّبة، وأخيرًا الصحافة الأجنبية مثل صحيفة الـــ "**نيويورك تايمز**" New York Times.

وقد اندلعت أحداث هذا الإضراب خلال الفترة "٤ ديسمبر ١٩٤٥- ١٧ فبراير ١٩٤٦" ، وانضوى تحت راياته جميع فئات المجتمع من موظفين حكوميين إلى عمّال عاديين، مرورًا ببائعي الخضار في الأسواق والطهاة والخبّازين... إلخ. وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على جذور العمل النقابي في غرب أفريقيا الفرنسية عامَّة والسنغال خصوصًا، ونشاط الحركة العمّالية في تحرير المواطن السنغالي من الهيمنة الأجنبية واستغلالها، وموقف السلطات الاستعمارية من نشاطات العمّال السنغاليين من أجل استرداد حقوقهم المادية والمعنوية. وفي ضوء ذلك تضمَّنت الدراسة ثلاثة محاور على النحو الآتي:

أولاً- إرهاصات الحركة النقابية في السنغال

ثانياً- الإضراب العام في السنغال وموقف الإدارة الفرنسية تجاهه

ثالثاً- نتائج الإضراب العام في السنغال

أولاً- إرهاصات الحركة النقابية في السنغال

شهدت القارة الأفريقية في العِقد الثالث من القرن العشرين بوادر حركة نقابية، كانت تُمثّل وعاء للتنظيمات السياسية التي ناضلت من أجل التحرر، والتخلُّص من سطوة ونيْر الاستعمار الغربي، ولكن هذه الحركة تأخر ظهورها –إلى حد ما– في القارة الأفريقية؛ ممّا يجعلنا نتساءل ما أسباب تأخر العمل النقابي في أفريقيا؟

كانت هناك أسباب مهمَّة أدّت لتأخير العمل النقابي بشكل عام، والعمّالي بشكل خاص في أفريقيا، منها: غياب القاعدة الصناعية، وقلّة العمّال الأجراء، خصوصًا الدائمين منهم، بالإضافة إلى تدّني المستوى العلمي، وفوق كل هذه الأسباب الأنظمة الاستعمارية التي عملت جاهدةً على حرمان الأفارقة من امتلاك هذا السلاح، هذه الأسباب مجتمعة هي التي تفسر لنا لماذا كان معظم روّاد العمل النقابي في أفريقيا شبّانًا تشكّل وعيهم، ودرسوا في أوروبا، من أمثال **جومو كينياتا** Jomo Kenyatta في كينيا، **أحمد سيكوتوري**Ahmed Sekou toure في غينيا كوناكري، **كوامي نكروما** Kwame Nkrumah في غانا، أو عمّال هاجروا إلى أوروبا في الحرب العالمية الأولى التي سمحت بالاطلاع على أوضاع نظرائهم الأوروبيين والتنظيمات، أو الآليات التي اعتمدوا عليها في نضالهم لنيْل حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، فعادوا إلى أوطانهم متأثرين بما شاهدوا من فوارق كبيرة في ظروف العمل، والحريات والحقوق، ولعلّ أهم شيء اكتشفه الأفارقة هناك، هو ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه النقابة باعتبارها ممثّلة للعمّال(٢).

هذا عن العمل النقابي في أفريقيا عامَّة، فماذا عن الحركة النقابية في السنغال باعتبارها كانت المقرّ الرئيس لاتحاد غرب أفريقيا الفرنسية(٣)؟ وكيف نشأت؟ وما موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاهها؟

تعود أولى الاتصالات بين السنغاليين والأوروبيين إلى القرن السادس عشر الميلادي، حيث شهدت السنغال استقرارًا مبكرًا للأوروبيين في سواحلها، وفي النقاط الاستراتيجية، مثل:

جزيرة جوريهGorée وروفيسك Rufisque وداكار، وسانت لويس Saint-Louis، وكاولاك Kaolack وزيجونشورZiguinchor، هذه المدن شهدت ولادة أولى النقابات العمّالية من طرف العمّال الفرنسيين الذين كان لهم علاقة وطيدة مع العمّال الناشطين في فرنسا(٤)، وتركزت مطالبهم في البداية على تحسين ظروفهم المهنية، ورفع الأجور، وإعطائهم امتيازات تفوق السكان المحليين باعتبارهم نشطين في القطاعات الاقتصادية كالمناجم، والمحاصيل التجارية، ولم يكن هؤلاء العمّال الأوروبيون يرغبون في العمل في القطاعات الأخرى كالبناء وقطاع السكك الحديدية(٥) وإنشاء الطرق والموانئ ما أدّى بالحكومة الاستعمارية الفرنسية إلى اللجوء إلى تشغيل اليد العاملة الأفريقية في هذه القطاعات، بل راحت تمارس عليهم كل أشكال القسوة وانتهاك الحقوق من خلال نظام السخرة، وهو ما جعل هؤلاء العمّال السنغاليين يتكتلون في شكل تنظيمات صغيرة لا ترقى إلى مستوى النقابات(٦)، وكان بعضها يمارس نشاطه في الخفاء، خشية التعرُّض لأي أذى من السلطات الحاكمة الاستعمارية، ولم يكن لها القدرة على الدخول في مفاوضات مباشرة مع أصحاب العمل(٧).

وتعود بدايات هذه التنظيمات إلى عام ١٩١٩-١٩٢٠، عندما تعرّف البحّارة السنغاليون بمرسيليا، وهم: **ماجاتي كودو سار**Magatte Codou Sarr، و**ماجويتي لويس نديايي** Maguette Louis Ndiaye، و**موسي با** Moïse Ba، على مبادئ النقابات العمّالية بعد التحاقهم بالاتحاد العام للشغل(٨) "CGT" Confédération générale du travail، والتواصل مع زملائهم من العمّال الفرنسيين، فهؤلاء كان لهم الفضل في إدخال فكرة العمل النقابي إلى غرب أفريقيا الفرنسية عامَّة والسنغال خصوصًا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى(٩)، زار **لويس نديايي، وماجاتي كودو سار** عدة دول مثل: جزر الكناري، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، واليونان، وإنجلترا، والأمريكتين، والهند الصينية، ومدغشقر، وبعد التقائهم بالمندوبين الأوروبيين في فرنسا، وحضور عدد من المؤتمرات الخاصَّة بالعمل ومطالب العمَّال وحقوقهم في **لوهافر** le Havre، أنشأوا رسميًّا في داكار جمعية البحّارة في مارس ١٩٢٣، وسرعان ما تحوَّلت إلى اتحاد

النقابات البحرية، وانتسب للاتحاد العام للشغل، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها منظمة نقابية إلى العَلَنِ(١٠).

وأعقب تأسيس نقابة البحّارة منظمات نقابية أخرى، خصوصًا بعد أن أرسل وزير المستعمرات الفرنسية إلى الحاكم العام رسالة في ١٤ أبريل ١٩٢٣، أجاز له فيها الترخيص بتأسيس نقابة لعمّال البناء بقيادة **ماثورين دياخاتيه** Mathurin Diakhaté، الذي كان يعمل في مهنة التدريس، وأحد المعجبين بـــ "**ماركوس جارفي**"(١١) *Marcus Garvey*(١٢).

وهكذا يمكن القول: إن الأيديولوجيا النقابية في غرب أفريقيا الفرنسية –بصفة عامة والسنغال خصوصًا– تمّ استقاؤها واستيرادها من فرنسا بعد احتكاك العمّال السنغاليين في فرنسا بالعمّال الفرنسيين، وانضمامهم إلى الاتحاد العام للشغل في فرنسا، ممّا أتاح لهم التعرّف على دوْر النقابات في حصول العمَّال على حقوقهم المادية والمعنوية، ومن ثمّ عملوا جاهدين على نقل هذه الأداة إلى السنغال وغرب أفريقيا بعد عودتهم إلى موطنهم الأصلي، ساعدهم في ذلك – إلى حد ما– الإصلاحات التي تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في السنغال.

ففي ثلاثينيات القرن العشرين، كان الإصلاح الأكثر دراماتيكية في ظلّ حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إصدارها قانون أجاز تأسيس النقابات العمّالية عام ١٩٣٦ في إقليم غرب أفريقيا الفرنسية، وبموجبه أصبح الإقليم الوحيد في أفريقيا الذي سمح للأفارقة بالانضمام إلى النقابات، ولكن بقيود محدّدة(١٣)، منها إجادة اللغة الفرنسية قراءة وكتابة(١٤)، واستبعاد العمّال الذين تم سجنهم لأكثر من شهر، وقيام رؤساء النقابات بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتهم إلى السلطات الاستعمارية(١٥).

تزامن هذا مع تولّي **مارسيل دو كوبيه** Marcel De Coppet منصب الحاكم العام لإقليم غرب أفريقيا الفرنسية، وتأسيسه هيئة تفتيش العمل، المختصة بفحص ظروف العمل في كلٍّ من القطاعين العام والخاص، وتنظيم توظيف العمَّال، وبنهاية عام ١٩٣٧، كان هناك ما يقرب من ٨

آلاف عضو نقابي في داكار، موزّعين على ٤٢ نقابة عمّالية و ١٦ نقابة مهنية، وفي عام ١٩٣٨ اندلع إضراب السكك الحديدية في **ثييس** Thiès بالسنغال، وواجهه **كوبيه** بالقمع الشديد، ممّا كان سببًا في إزاحة **كوبيه** من منصبه، وفي نهاية الأمر حدّدت الحكومة الاستعمارية عدد ساعات العمل في اليوم إلى ٨ ساعات في السنغال، و ٩ ساعات في بقية غرب أفريقيا الفرنسية، ومن ثم تمّ إعلان إنهاء الإضراب، ولكن سرعان ما اختفت فوائده المكتسبة، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، وانخفاض قيمة الفرنك، نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية(١٦).

وأثناء الحرب العالمية الثانية، أُلغيت جميع إصلاحات حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وتمّ قمع الحريات، وتعليق إنشاء النقابات العمّالية من قِبل حكومة **فيشي** Vichy، وفُرضت حالة الطوارئ في غرب أفريقيا الفرنسية، وبدأ الفرنسيون برنامجًا للتجنيد الإجباري الجماعي في الجيش، كما فُرض على الأفارقة، الذين جُنّد منهم خلال عام ١٩٤٠، ما يفوق الـــ" ١٥٠ ألف" من رماة أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية ومدغشقر لمواجهة الألمان(١٧).

وفي ظلّ هذا الوضع الدولي المتأزم، عُقد المؤتمر الأفريقي – الفرنسي في برازافيل "فبراير ١٩٤٤"(١٨)، وبموجبه أصبح من حقّ سكان المستعمرات الفرنسية تأسيس الأحزاب سياسية والنقابات العمّالية، وبناء عليه صدر مرسوم ٧ أغسطس ١٩٤٤، الذي أرسى حقّ تكوين النقابات العمّالية على الأراضي الاستعمارية الفرنسية، وإلغاء القيود السابقة على عضوية النقابات. وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤٤، تمّ تنفيذ ذلك في غرب أفريقيا الفرنسية ، وأعلن **بيير كورناري** Pierre Cournarie – الحاكم العام لغرب أفريقيا الفرنسية– بأنه لم يعُد شرطًا أن يكون أعضاء النقابات قادرين على التحدث باللغة الفرنسية وقراءتها وكتابتها بطلاقة، فقط يجب أن يكونوا حاصلين – على الأقل – على شهادة التعليم الابتدائي أو شهادة معادلة، والعمل على إلغاء التمييز بين السكان الأصليين والأوروبيين(١٩).

وبناء عليه، بدأت تنشط النقابات العمّالية في داكار منذ عام ١٩٤٥، بعد أن ظلّت خاملة حتى أواخر الثلاثينيات(٢٠)؛ إذ شهد هذا العام بدايات لمطالبات موظفي الخدمة المدنية بزيادة

الأجور، وتحقيق مبدأ المساواة المطلقة، وإلغاء التمييز بين العمّال البيض والأفارقة، ومناداة السياسي السنغالي البارز، **لامين جوي**[٢١] Lamine Gueye ، بضرورة المساواة بين موظفي الخدمة المدنية الأفارقة والموظفين الفرنسيين، وفاءً بالوعود التي قطعها المسئولون الفرنسيون على أنفسهم في **برازافيل**[٢٢]، ونتيجة للمشكلات الجوهرية التي واجهها العمّال بمختلف فئاتهم، اتحدوا **معًا** بداية من العامل الأمِّي حتى العاملين في الخدمات المدنية[٢٣].

من جانبها اتخذت الإدارة الاستعمارية فيما بعد مؤتمر **برازافيل** سياسات جادّة لتطور العمل النقابي مثل معاملة العمّال الحاصلين على نفس المؤهلات معاملة متساوية دون تمييز، واعترف المسئولون الفرنسيون بالسُّلَّم الوظيفي للعاملين بالخدمات المدنية، ليضمنوا بذلك اعتلاء الأفارقة للوظائف الأعلى أجرًا، هذه السياسات الجديدة من قِبل الفرنسيين كانت ردّ فعل على سخط فئة كبيرة من العمّال السنغاليين، ووسيلة لامتصاص غضبهم، وعلى الجانب الآخر رفعت الإدارة الاستعمارية سقف المعايير التي كان يجب أن تتوافر في المتقدمين للوظائف المدنية، ممّا أدّى إلى اضطرابات لا يُستهان بها بين العاملين الذين توقّعوا أنهم لن يصلوا إلى هذه الوظائف بسبب هذا الإجراء، ومن ثمّ احتجت نقابات العاملين بالخدمات المدنية طوال عام ١٩٤٥، وقاطعوا المسابقات التي أعلنت عن هذه الوظائف[٢٤].

وهكذا، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، طفى على السطح بشكل فعّال سلاح الإضراب في السنغال وغرب أفريقيا الفرنسية، كردّ فعل على سياسات التمييز بين الموظفين الأفارقة والفرنسيين، وتدنِّي الأجور، في ظلّ ارتفاع الأسعار نتيجة آثار الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر، أن قادة النقابات الأوائل في داكار – قادة نقابات العمال اليدويين وموظفي الخدمة المدنية– انحدروا من أصول نخبوية، وانتموا إلى طبقات الصفوة؛ ومدّوا جسور التواصل مع الاتحاد العام للشغل، وتلقّوا العون لتأسيس تنظيم نقابي على غرار النموذج الفرنسي[٢٥].

ممّا يجعلنا نستنبط أن فكرة النقابات العمّالية في السنغال وغرب أفريقيا الفرنسية عامَّة في شكلها المنظّم مستقاة من فرنسا بعد أن انضم الموظفون السنغاليون المغتربون للاتحاد العام للشغل في فرنسا قُبيل عودتهم إلى موطنهم الأم "**السنغال**"، وفي سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان المناخ ملائمًا نسبيًّا لتطور حركة عمّالية منظّمة، أصبحت وعاء للتنظيمات السياسية المناهضة للاستعمار بكافة أشكاله. وهكذا بعد التطرق لإرهاصات وجذور الحركة النقابية في أفريقيا وغرب أفريقيا الفرنسية مع التركيز على السنغال موضوع الدراسة، نأتي لنُبرز دور النقابات العمّالية في الإضراب العام للعمّال السنغاليين، وأسباب هذا الإضراب، وأحداثه، وكيف تعاملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية معه؟

ثانياً- الإضراب العام في السنغال وموقف الإدارة الفرنسية منه

لمّا كانت السنغال جزءًا من منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، وكانت عاصمتها "**داكار**" بمثابة المقرّ والمركز الصناعي والتجاري والإداري والفكري لاتحاد غرب أفريقيا الفرنسية(٢٦)، حفّزنا هذا على ضرورة التعمق في تقصّي أسباب أولى الإضرابات العمّالية التي شهدتها السنغال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لما لهذا الإضراب من تأثير قوي على اهتزاز صورة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وبزوغ الشخصيات الوطنية ومناداتها بمناهضة الاستعمار الفرنسي ليس في السنغال فقط بل في منطقة غرب أفريقيا الفرنسية عامّة.

أ- أسباب الإضراب العام

هزّ الإضراب العام في السنغال "١٩٤٥-١٩٤٦" المؤسسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، حيث شهدت العاصمة **داكار** على مدار عام ١٩٤٥، جولات تحريض عدّة من قِبل العمّال ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية؛ للمطالبة بحقوقهم، واختتم هذا العام بإضراب عام خلال شهر ديسمبر عام ١٩٤٥(٢٧)، كان له تأثيراته وانعكاساته على السنغال

خصوصًا وغرب أفريقيا الفرنسية عامّة، والسؤال هنا: ما الأسباب الرئيسة لاندلاع هذا الإضراب العام؟

تعود الأسباب الأساسية لهذا الإضراب إلى نقص المواد الغذائية والسلع الأساسية في البلاد(٢٨)، بعد أن شهدت السنغال في أعقاب الحرب العالمية الثانية أزمة غذائية حادّة نتيجة شُحّ المواد المستوردة، وكساد الصادرات من الفول السوداني(٢٩)، ممّا أسفر عن زيادة الأسعار، وارتفاع تكلفة المعيشة، وانتعاش السوق السوداء، وازدياد حالة السخط والعداء الشديد للإدارة الفرنسية في داكار(٣٠).

كما واجهت السنغال صعوباتٍ اقتصادية جمّة، أسفرت عن ارتفاع الأسعار مع ثبات المرتبات على حالها دون أية زيادات، وتعقّدت الأوضاع بعد ضآلة المبيعات؛ نتيجة ضعف المرتبات(٣١)، ومن ثمّ عانى العمَّال الأفارقة بفئاتهم المختلفة من ارتفاع معدلات التضخم – ما يقرب من ٣٠٠% منذ بداية الحرب العالمية الثانية– ونقص الإمدادات من السلع المستوردة(٣٢)، تزامن هذا مع إصرار حكومة فرنسا الحرة خلال عامَي ١٩٤٣ و ١٩٤٥، على منع الزيادات في الأجور، بحجة أن التقشف يُعدّ شرطًا ضروريًّا من أجل زيادة الإنتاج(٣٣)، ممّا يعني أن المسئولين الفرنسيين فشلوا في الوفاء بوعودهم التي قدّموها للعمّال في مؤتمر برازافيل عام ١٩٤٤، والتي تضمنت التزامات صارمة منها: المساواة في العلاوات والمميزات بين العمَّال الأفارقة ونظرائهم البيض(٣٤).

ومجمل القول: كان هناك عاملان أساسيان تسببا فى اندلاع هذا الإضراب خلال ديسمبر ١٩٤٥ – فبراير ١٩٤٦، **أولهما:** تدهور الظروف المعيشية بسبب ارتفاع الأسعار، ونقص المواد الغذائية، ممّا جعل الإدارة الفرنسية تعتمد على الإمدادات الغذائية – خصوصًا الأرز– من الهند الصينية، وفي ظلّ هذا الوضع المتأزم رفضت الإدارة الفرنسية زيادة أجور العمّال السنغاليين، **وثانيهما:** هو الاندفاع السياسي المصاحب للانتصار على النازية وهي الاشتراكية الوطنية(٣٥)، ويُضاف إلى ذلك أن العمّال السنغاليين أُضربوا عن العمل بسبب تمييز أجور الأجانب عن

أجورهم، حيث وافقت الإدارة الاستعمارية على زيادة أجور المسئولين الإداريين الأجانب في حين رفضت أي زيادات للموظفين السنغاليين[٣٦].

ونظرًا لخشية بريطانيا على مصالحها في منطقة غرب أفريقيا، بدأت تروّج بأن الشيوعيين الفرنسيين كانت لهم يدّ قوية في توجيه هذا الإضراب[٣٧]، وفي ضوء هذا المعنى صرّحت صحيفة la Voix de Paris الفرنسية بأن هناك "تأثيرات أجنبية" وراء هذا الإضراب[٣٨]. وهذه التصريحات سواء من جانب البريطانيين أو الفرنسيين تهدف إلى نزع الصبغة الوطنية عن إضراب العمّال السنغاليين، وعدم مشروعية مطالبهم، ولكن لم تلقَ هذا الادعاءات أي اهتمام من جانب العمّال السنغاليين، الذين صممّوا على إضرابهم، وتمسكّوا بمطالبهم المشروعة.

ب- الجولة الأولى للإضراب العام في ديسمبر ١٩٤٥

شهدت داكار في ٤ ديسمبر ١٩٤٥، الجولة الأولى للإضراب العام الذي ضمّ فئات مختلفة من عمّال الموانئ، والمعادن، والحرفيين، والميكانيكيين، والسُّعاة، وبعض الكتبة الحكوميين[٣٩]، واستمرت الاحتجاجات الأولى من ٤ – ١٠ ديسمبر ١٩٤٥، عندما أضرب عمّال المعادن وأرصفة السفن وعمّال آخرون في ميناء داكار من أجل زيادة الأجور، والحصول على إجازات مدفوعة الأجر ومميزات أخرى[٤٠]، وكان لهذا أصداء قوية في مدينة "**سانت لويس**"[٤١] التي شهدت هي الأخرى إضرابًا لعمّال البريد في٢٠ ديسمبر، وبعدها بيومين نظّم عمّال موانئ الشركة الفرنسية في مدينة داكار إضرابًا عامًّا، وانضم إليهم عمّال مطابع داكار، وعمّال مصنع الكهرباء السنغالي في سانت لويس رغبة في زيادة الأجور[٤٢]، وبحلول ٢٣ ديسمبر، استشرى إضراب عمّال البريد في معظم أنحاء غرب أفريقيا الفرنسية في السنغال والسودان الفرنسي "مالي" وغينيا وكوت ديفوار، واستمر هذا الإضراب حتى الأول من يناير ١٩٤٦[٤٣].

وبلغ الإضراب العام ذروته في داكار، وسانت لويس، ومدن سنغالية أخرى بمشاركة ما يقارب من ٢٨٠٠ عامل، ضمّوا عمّال الموانئ والصناعات المعدنية وغيرهم[٤٤]، ورفع

المُضربِون لافتات تضمَّنت مطالبهم مثل: "عمل مساو، أجر مساو"، تحقيق المساواة بينهم وبين الموظفين البيض في الأجور، والبدلات، والتعويضات، والأقدمية، والتأمين الصحي، وزيادة الحد الأدنى للأجور... إلخ(٤٥)، وعلاوات إعالة الأسرة التي حصل عليها موظفو الخدمة المدنية الفرنسيين منذ عام ١٩٣١، في فرنسا، وكانت بنسبة أكبر للموظفين الفرنسيين الذين يعملون فيما وراء البحار، ورغم أن المستويات العليا من موظفي الخدمة المدنية الأفارقة حصلوا على تلك العلاوات، فإن المستويات الدنيا وهم الأغلبية حُرموا منها(٤٦). ممّا يبرهن على التمييز بين الموظفين الأجانب والأفارقة، وبين الموظفين الأفارقة أنفسهم، فكان هناك غياب للعدالة والمساواة بين الموظفين.

على أية حال، واجهت الإدارة الاستعمارية هذه الموجة الأولى من الإضراب بالاستعانة بالعمّال الذين تم تجنيدهم في الجزء غير القتالي من الجيش – أي أعمال الأشغال العامَّة القسرية(٤٧) من أجل الحفاظ على تموين السفن بالوقود لتنشيط الحالة الاقتصادية في البلاد بعد أن أُصيبت بحالة من الركود التجاري، كما استعانت السلطة الاستعمارية ببعض الحرّاس من أجل حماية المنشآت الكهربائية والمائية(٤٨)، ولكن هذه الإجراءات ثبتت أنها غير ملائمة للحدث، فاضطروا إلى تقديم تنازلات سريعة ومتواضعة، وبموجب مرسوم مُؤرخ في ديسمبر ١٩٤٥، تمّت مضاعفة أجور معظم العمّال، وتطبيقها بأثر رجعي اعتبارًا من ٣٠ سبتمبر ١٩٤٥(٤٩).

وقد تضمّنت خطة مضاعفة أجور رواتب العمّال الآتي: أصبح متوسط الأجور ما بين ٥,٤٥ إلى ٢٠,٤٥ فرنكًا في الساعة بعد أن كان من ٣ إلى ٧,٧٥ فرنك في الساعة، إضافة إلى دفع نصف أجور الأيام التي قضاها العمّال في إضرابهم، وبناء عليه عاد العمّال إلى أشغالهم مرة أخرى(٥٠). هذا الحل الارتجالي شجّع موظفي الخدمة المدنية على مطالبتهم بوضع حدّ أدنى حيوي يناسب ارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن إعانة العمّال لإعالة أسرهم. وهكذا ظلّت قضية عدالة الأجور التي دخلت في احتجاجات العمّال ضمن أكثر صيحات زعماء النقابات حتى نهايات الاستعمار، وظلّت في قلب العمل النقابي المعادي للاستعمار(٥١).

ج- الجولة الثانية للإضراب العام يناير- فبراير ١٩٤٦، وموقف الإدارة الفرنسية منه

بدأت جولة أخرى أكثر قوة للإضراب في ٤ يناير ١٩٤٦؛ ليصبح إضرابًا عامًّا في داكار، حيث أضرب الكتبة والعمّال التابعون لنقابة موظفي التجارة والصناعة والبنوك "EMCIBA" " Employes du Commerce, d'industries, et des Banques، بقيادة "بابا جين كا Papa Jean Ka، ممّا أدّى إلى شلّ التجارة والصناعة في البلاد، ودفع إضرابهم عمّال المعادن إلى الخروج مرة أخرى(٥٢)، وانضم إليهم عمّال القطاع الخاص، وعمّال البريد في "**سانت لويس**"، والذين تمّ حرمانهم من علاوات إعالة الأسرة، والعلاوات التى كان يحصل عليها الموظفون الفرنسيون، مثل بدل السفر، حيث كان العمّال الأفارقة يقطعون مسافاتِ سفر طويلة من أجل العمل في العاصمة(٥٣).

وامتدّ الإضراب إلى "**روفيسك**، بمشاركة عمّال التعدين بقيادة "**عباس جوى**" Abbas Gueye – رفيق "**ليوبولد سنجور**" Leopold Senghor في انتخابات الجمعية الوطنية عام ١٩٥١– الذي كان غير راضٍ عن اتفاقيات ديسمبر ١٩٤٥، أي اتفاقيات الجولة الأولى من الإضراب، ومن ثمّ انضم للإضراب، وأصبح ممثلهم في المفاوضات(٥٤) التي دعت إليها الإدارة الاستعمارية فيما بعد.

حينئذ أرسل الحاكم العام "**كورناري**" برقية إلى باريس في ٨ يناير، وذكر: "أنه لا يمكن اعتبار أسباب الإضرابات فريدة من نوعها، ويبدو أن الميول السياسية لها دور كبير، خصوصًا تحت تأثير الموظفين التجاريين، وبعض موظفي الخدمة المدنية، لكن الأوضاع هادئة على حدِّ وصفه "(٥٥)، ورغم ذلك إلا أن ردود الأفعال الأولية من قِبل الإدارة الاستعمارية اتسمت بالتعنت، واستدعت العمّال المضربين للالتحاق بالتجنيد الإجباري، لكن العمّال تجاهلوا الأوامر(٥٦).

وبعد تطور حالة الإضراب، أرسل الحاكم العام برقية أخرى إلى باريس في ١٠ يناير ١٩٤٦، ذكر فيها: "أن جميع العاملين في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الموانئ والنقل

والكهرباء ومصنع الثلج توقفوا عن العمل، وليست هناك أية بوادر تشير إلى تحولات إيجابية للصراع لصالحنا، بالعكس هناك مؤشرات تفيد بأن هناك احتمال لانضمام السكان الأصليين للإضراب ... تزامن هذه الأحداث مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة يجعلني أتجنب اتخاذ أية تدابير تعسفية تجاه هذا الإضراب، ومع ذلك، سيتم تجاهل ما جاء في برقية رقم ٢٩ بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٦، فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة بتخفيض الأجور... لقد حاولت أن أفعل ذلك عبثًا.. لكن من المستحيل تنفيذ تعليمات هذه البرقية في الوقت الحالي، وأوصى أيضًا بكل حزم أنه لا مناص من رفع الحدّ الأدنى الأجور بالنسبة للقطاع الخاص كما هو الحال في فرنسا... أخيرًا، إن الرفض المطلق للمطالب برمَّتها قد يكون له عواقب سياسية خطيرة للغاية"[٥٧]. وربما قصد الحاكم العام بعبارة "عواقب سياسية خطيرة" خشيته من تصاعد سقف المطالب للمضربين، والمناداة بالاستقلال ممّا يهدد النظام الاستعماري الفرنسي.

ويستنبط من برقية الحاكم العام حالة الضعف التي أصابت كبار المسئولين في غرب أفريقيا الفرنسية، وعجزهم عن اتخاذ التدابير التعسفية تجاه العمَّال، ذاكرين أسباب ذلك أن الأحداث تزامنت مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة[٥٨]، إضافة إلى أن فرنسا كانت تحت ضغط إثبات أن حكمها الاستعماري كان إنسانيًّا وتقدميًّا، ولم يكن اللجوء إلى العنف لوضع حد للإضراب خيارًا؛ لذا لم يكن أمام الإدارة خيار سوى التفاوض، وبناء عليه، تمّ التفاوض مع كل قطاع على حدة على أساس عقود جديدة[٥٩].

ووقتئذ كانت مختلف النقابات تعمل بشكل وثيق من خلال اتحاد النقابات العامة التابع لمجموعة دول غرب أفريقيا الفرنسية (AOF) تحت قيادة لامين ديالو Lamine Diallo، وفي اجتماع جماهيري كبير ناشد **ديالو** جميع العمّال في ١١ يناير ١٩٤٦، وقال: "لقد دافع السود عن الوطن الأم، والآن سيدافعون عن أرضهم، ولا يريدون أن يُعتبروا غرباء[٦٠]، يجب أن يكون هناك إضراب عامٌّ بالمعنى المطلق للكلمة يبدأ في غضون ثلاثة أيام، فلا يذهب أي طاهٍ منزلي إلى رؤسائه في العمل، والخبّازين يجب أن تتوقف جميع أعمالهم... أيضًا عمّال الخدمات العامة،

والشرطة، موظفي الخزانة، والسكك الحديدية، وموظفي البريد، حتى بائعي المواد الغذائية يجب أن يبيعوا للأفارقة فقط"[٦١].

وأرسل **ديالو** تقريرًا إلى الحاكم العام، تناول فيه قرارات اتحاد النقابات العامة بتوقيع منه، وأشار التقرير إلى: "أن التطور المتنامي للطبقة العمالية في التنظيم والوعي يسمح لها بلعب دوْر حاسم كمحرِّك ونبراس لكل القوى البروليتارية في غرب أفريقيا الفرنسية"[٦٢]، وسرد مطالب اتحاد النقابات، ذاكرًا أنه منذ عودة ظهور النقابات في عام ١٩٤٤، حصل العمّال على حق جزئي فقط، ولكن هناك قضايا ما زالت عالقة، وأعلن تبعية الاتحاد للمنظمة الفرنسية الشيوعية المركزية للنقابات، الاتحاد العام للشغل[٦٣]، وأكدوا تمسكهم بـــ "مساواة الأجور بالعمل والإنتاج"، والمشاركة النقابية، ووضع حد أدنى للأجور يعادل ثلاثة أضعاف ما قام باحتسابه المسئولون، وبدلات متساوية للتعويضات الخاصة بالأسر وتوفير المسكن للعاملين المدنيين، بغض النظر عن نوعية الوظائف"، تشمل أيضًا عمَّال اليومية والعمالة الموسمية، وهدّد الاتحاد بأن "تلك الحركة ستستشري لتشمل الاتحاد بأسْره"[٦٤].

وكما ذكر **ديالو** آنفًا، رجّحت إحدى الوثائق البريطانية أن الإضراب العام في السنغال سيندلع بشكل كبير يوم الإثنين ١٤ يناير ١٩٤٦، إذا لم ترضخ الإدارة الفرنسية لمطالب النقابات العمّالية، التي تبدو منظمة جيدًا، وتشمل جميع فئات الموظفين المحليين الذين يتبعون توجهات النقابة دون استثناء[٦٥] .

وقُبيل الموعد المُحدّد لاندلاع الإضراب، وصل **لامين جوي** إلى داكار يوم ١٣ يناير، وتحسبًا لوصوله – بحسب الأجهزة الأمنية– خطط بعض قادة الإضراب لزيارة مساعديه لأن ينصحوه "بعدم التدخل لإنهاء الإضراب كما حدث في أغسطس عام ١٩٤٥"، ويجب إخبار جوي أنه "إذا كان لديه نية القيام بأي شيء في سياق هذا الإضراب، فإنه "ينبغي" عليه أن يدعم مطالب المضربين، وفي حالة عكس ذلك، سيمنحه المضربون علامة سيئة ووصمة عار"[٦٦].

واندلع الإضراب العام، كما أُعلن في ١٤ يناير ١٩٤٦، وكان من المقرر أن يستمر حتى يتم زيادة أجور جميع العمَّال[٦٧]، واستشرى في كبرى المدن السنغالية "**داكار** و**سانت لويس**"، بمشاركة ما يقارب من ١٥ –٢٠ ألف عامل في القطاعين العام والخاص، بداية من العمّال الأفارقة المتعلمين العاملين في الحكومة إلى العمّال اليدويين، وعمّال الأرصفة[٦٨]. واتخذت الأحداث طابعًا من الحركة الجماهيرية واسعة النطاق، حيث تمّت مقاطعة المتاجر المملوكة للأوروبيين، وانضمّت النساء إلى الرجال، وبمعنى آخر شمل الإضراب معظم قطاعات الطبقة العاملة، بدءًا من العمال البيروقراطيين "العاملين في المكاتب" إلى عمّال الموانئ وصولاً إلى العاملين بالخدمات العامة والشئون السياسية والأمن، وعمّال المنازل الذين يقومون بتوصيل الطلبات من السوق للأوروبيين، وتمّ شلّ حركة المصالح الحكومية في مدينة المقر الرئيس في غرب إفريقيا الفرنسية "**داكار**"، وإغلاق الميناء الرائد في غرب أفريقيا الفرنسية، وذكر الحاكم العام أن النقابات ضغطت على الصيادين ومزارعي الخضار والجزّارين بعدم تزويد سوق **كرمل** Karmel – السوق الرئيس في داكار، والذي كان يتردد عليه معظم الأوروبيين– بأي بضاعة أو سلع، ممّا أدى لإغلاقه مؤقتًا، في حين سمحت النقابات لبعض العمّال بالذهاب إلى المستشفيات وشركة المياه، كما انضم للإضراب نقابات الخدمة المدنية تحت قيادة الأمين العام "**لامين ديالو**" ، مما جعله إضرابًا عامًّا شاملًا بمعنى الكلمة، وواجهتم السلطات الاستعمارية بالاعتقالات لترهيب الآخرين بعدم المشاركة فيه، ولكنها فشلت[٦٩].

وبعد يومين – ١٦ يناير– امتدّ الإضراب العام إلى سانت لويس[٧٠]، ممّا أدّى إلى غلق الأسواق التجارية، وشلّ حركة الحكومة الإقليمية للسنغال تمامًا، ووصل الإضراب إلى ميناء كاولاكKaolack الخاص بتصدير الفول السوداني، وبدرجة أقل حدّة لمدن سنغالية أخرى[٧١]، وبمعنى آخر استشرى الإضراب في جميع أنحاء السنغال، وتأثرت البلاد بنُدرة الأرز[٧٢]، وعالج الحاكم العام تلك الأزمة بالحصول على الأرز من الهند الصينية الذي أسهم إسهامًا كبيرًا في معالجة الأوضاع الغذائية في البلاد آنذاك[٧٣]. واستمر إضراب داكار اثنى عشر يومًا، بدون

أحداث عنف تُذكر، ووصف المسئولون الأوضاع بأنها هادئة بصفة عامة باستثناء وقوع بعض الأحداث المتفرقة من الشدّ والجذب من الجانبين(٧٤).

وكانت الفئتان الوحيدتان اللتان لم تشاركا في الإضراب هما: عمّال السكك الحديدية ومعلمو المدارس؛ لتقرّب قادة الفئة الأولى من الحزب الاشتراكي "خصوصًا **ماريوس موتيه** Marius Moutet، وزير المستعمرات وقتئذ"، والفئة الثانية كانوا يأملون في الحصول على بعض المكاسب على خلفية إضراب معلمي اللغة الفرنسية في الشهر السابق(٧٥).

وفي أوئل الإضراب، وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها مرتبكة ولا حيلة لها في مواجهة حركة عمالية موحّدة، وبشكل عقيم استخدموا تكتيك العصا والجزرة، من جانبه أدان الجنرال **كورناري** جميع المضربين، وبعدما تعقدت الأوضاع قدّم خطة زيادات ثانوية للأجور، ولكن دون جدوى، وأخيرًا هددت السلطات الاستعمارية باستخدام "**المصادرة**"، وهو تكتيك يسمح بأن يكون العمّال قانونيًّا عرضة للانضباط العسكري، ولكن جميع هذه الوسائل أثبتت فشلها، وعلى الجانب الآخر كان لها تأثير إيجابي لصالح العمّال المضربين، حيث ساعدت على انتشار الإضراب بين جميع السكان المقيمين في المدن سواء كانوا عمّالًا نقابيين أم غير نقابيين(٧٦).

حينئذ لجأ **كورناري** إلى **ديالو** من أجل تهدئة الأوضاع، فردّ الأخير قائلاً:" إنه سيتم اتخاذ تدابير للتأكد من الحفاظ على الخدمات الأساسية، بعد أن حدث بعض الانقطاع في خدمات المياه والكهرباء، وأكد له **ديالو** أنه سيتخذ إجراءات لحماية "**النظام العام**"، ومنع "انتشار العصابات وأي أحداث شغب طوال أيام الإضراب"(٧٧).

في حين لاحظ **كورناري** أن **لامين جوي** كان حذرًا للغاية – بسبب تهديد قادة الإضراب له– لادّعائه أنه لا يعرف شيئًا عن الإضراب، وتفاجأ بأنه في ١٥ يناير التقى بحشد من ثلاثة إلى أربعة آلاف عامل، وألقى خطبة فيهم، دون أن يتفوّه بكلمة تتعلق بالإضراب، وأفاد تقرير أمني مُودع في الأرشيف السنغالي أن **لامين ديالو** بصفته قائدًا للإضراب التقى بـــ "**جوي**"، وذكر

الأخير له أن فرنسا ليست عنصرية، وأن الأوروبيين والأفارقة يجب أن يظلّوا على وفاق مع بعضهما(٧٨)، وهكذا خيّب **لامين جوي**" آمال المضربين" بتفاديه أي موقف كان يتحتم عليه اتخاذه، وعدم مناصرتهم(٧٩). وهذا يبرهن على توجّهات **جوي** وميوله للفرنسيين ورفضه للإضراب، ورغبته أن يظلّ الأفارقة تحت وطأة الفرنسيين، ولكن صمد الأفارقة ورفضوا تطلعات الفرنسيين وأتباعهم، واستمروا في إضرابهم.

حينئذ صرّحت صحيفة **نيويورك تايمز** أن الإضراب أثّر على جميع الخدمات في المدينة باستثناء الخدمات الأساسية مثل: الغاز، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، وكإجراء احترازي ضد الفوضى، فرضت الشرطة حظر التجول، ومُنعت الحركة بين مختلف أحياء المدينة، كما تمّ منع العديد من السفن الأجنبية – والتي تحتوي على إمدادات– المتجهة إلى **داكار**(٨٠)، ونتيجة لذلك اعترف الحاكم العام بفقده السيطرة على الأحداث، ونظرًا لخشيته من تفاقم الأوضاع في غرب أفريقيا الفرنسية، رحّب على الفور بقدوم خبراء ومندوبين عمّاليين فرنسيين من الاتحاد العام للشغل للمساعدة في تهدئة الأوضاع(٨١).

بعد تدهور الأوضاع في السنغال، غادر وزير المستعمرات **جاك سوستال** Jacques Soustelle باريس متجهًا إلى داكار في ١٦ يناير؛ لدراسة هذا الإضراب، والوقوف على أهم أسبابه لإطلاع الحكومة الفرنسية عليها(٨٢)، ورافقه في هذه الرحلة المفتش الاستعماري **ماسيلوت**Masselot – الخبير في قضايا الصراعات العمّالية، والذي نجح وقتئذ في تسوية صراع عمّالي في جزيرة **مارتينيك** Martinique شرق البحر الكاريبي، وفي اليوم التالي تقابلا مع "**بورييه** Poirier – مدير داكار– و**بيرلان**Berlan – المدير العام للشؤون السياسية كنائب للحاكم العام– والتقوا بـــ "**بابا جي كا**" – الأمين العام لنقابة الموظفين التجاريين والصناعيين والبنوك– الذي وافق على عقد المزيد من الاجتماعات والمفاوضات(٨٣)، كما زار المندوبون نقابتي **ثييس** و**سانت لويس**(٨٤)، بهدف إرساء الوحدة النقابية بين العمال الأفارقة والأوروبيين في جميع أنحاء غرب أفريقيا الفرنسية(٨٥)، ومعالجة مطالب العمَّال الأفارقة.

وفي أعقاب الاتفاق بين الطرفين على ضرورة عقد المزيد من المفاوضات، اشترط **بابا جي كا** أن تُعقد المفاوضات على أساس كل فئة على حدة من أجل جذب اهتمام العمّال إلى التفاوض الجماعي المنظّم داخل إطار مهنهم، وأثناء التفاوض لفت نظر الوفد الفرنسي أن النقابيين التجاريين الأفارقة مسيطرون على المؤسسات، ولديهم إتقان فن العلاقات الصناعية، وبدأوا في التفاوض مع العمّال بشأن الأمور الأكثر حيوية وحساب الاحتياجات الأساسية التي سيتم على أساسها تحديد الحد الأدنى للأجور، وتعامل الوفد مع مطالب العمّال كأنها مسألة "علمية" معقّدة، لكن **بابا جان كا** قام بتسييس النقاش، وقال: "إن البنود التي ارتكز عليها المسئولون في مفاوضاتهم استندت إلى أن هناك معيارًا معيشيًّا أفريقيًّا مختلفًا عن المعايير الأوروبية، وأن هذا مناف للواقع"؛ لذا نسفت هذه المفاوضات المطوّلة الغطاء عن محاولة الإدارة الاستعمارية الاعتراض على تحديد الحدّ الأدنى للأجور(٨٦).

وأثناء المفاوضات تمسكّت النقابات العمّالية بأن احتياجات العامل الأفريقي هي نفسها احتياجات العامل الأوروبي، وبالنسبة لموظفي الخدمة المدنية، كانت القضية الرئيسة هي علاوات تعادل تلك الممنوحة للموظفين الأوروبيين، واُتخذ شعار "الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي" السمة المميزة للإضراب(٨٧).

في حين تركزّت مطالب العمّال داخل القطاع الخاص في المفاوضات على مضاعفة الحدّ الأدنى للأجور، وحصول الكوادر العليا من الأفارقة على نفس المرتبات التي تدفع لأقرانهم من الموظفين الأوروبيين، وفي القطاع العام كان المطلب الحيوي هو: بدلات إعالة الأسرة، والتعويضات: البدلات المضافة على الأجر الأساسي، والتي تهدف إلى مواجهة تكاليف معيشة الأسرة "تُحسب على أساس عدد الأطفال" وأماكن استقرارها، فكل منطقة تختلف عن الأخرى في المعيشة، وبمساعدة المتخصصيين الزائرين ومنهم **ماسيلوت** أنجز المسئولون في داكار في الوصول إلى تسوية بمقتضاها حصل العاملون في مجال الخدمات العامة على مخصصاتهم العائلية، والعاملون في القطاع الخاص على زيادة أجورهم، ووسط هذه النجاحات انكسرت وحدة

الإضراب[٨٨]، خصوصًا بعد أن أصدر **ديالو** أثناء اجتماعه بالعمّال في ٢٥ يناير أوامر بالعودة إلى العمل بحضور موظفي الخدمة المدنية، وعمّال اليومية وجميع الفئات الأخرى التي لم تقدم مطالبات معينة، من بينهم الخبّازون والطهاة وخدم المنازل والسائقون وغيرهم[٨٩]، وبالفعل عاد موظفو الخدمة المدنية وغيرها من النقابات إلى قواعدها بما حققته من مكاسب، وأعلن **لامين ديالو** نهاية الإضراب العام يوم ٢٦ يناير[٩٠].

أدّى هذا الإجراء الذي اتخذه **ديالو** إلى انقسام العمّال السنغاليين، ففي حين التزم عدد من النقابات بإعلان **ديالو** رفضته نقابات أخرى، واستمروا في إضرابهم مثل موظفي التجارة والصناعة والبنوك، واتهمه البعض بقبول رشوة لكي ينهي هذا الإضراب، هذا ما تضمنه تقرير أمني اطّلع عليه **فريدريك كوبر** في الأرشيف السنغالي(AS) Archives de Senegal، وعلى الجانب الآخر حثّ **بابا جين كا** في ٢٦ يناير العمّال التجاريين والصناعيين والبنوك على الاستمرار في إضرابهم مع الالتزام بالهدوء والانضباط، شاركهم في ذلك عمّال المعادن[٩١].

وبعد نقاش طويل بين المسئولين الفرنسيين والعمّال السنغاليين، وافقت نقابة الموظفين التجاريين والصناعيين والبنوك في ٤ فبراير على اتفاقية جماعية، بمقتضاها قُسّمت القوى العاملة إلى سبع فئات، وابتدأت المرتبات من ١٥٤٠ فرنك "الحد الأدنى" إلى ٩٥٠٠ فرنك شهريًّا "الحدّ الأقصى"، بالإضافة إلى مكافآت للأقدمية تتراوح ما بين ٥- ١٥% من الأجر الأساسي، ومن ثمّ عاد العمّال التجاريون والصناعيون والبنوك إلى العمل بعد شهر من بدء إضرابهم[٩٢]، وأعلن الحاكم العام عن منح ٧,٤٠ فرنك للعامل في الساعة، بعد أن كانت ٥,٤٥ فرنكًا آنذاك، و٢,٥٠ فرنك قبل إضرابات ديسمبر ١٩٤٥، حينئذ أُنهيت الإضرابات، ولكنها رسخّت للنزاعات المستقبلية بشأن مسألة الحدّ الأدنى للأجور[٩٣]، وبدأت الأوضاع تعود لطبيعتها في ميناء داكار، باستثناء التزويد بالوقود بالفحم[٩٤].

وهكذا استمرت حركات الإضراب في مجملها لمدة شهرين ونصف، بيد أن إضراب **سانت لويس** ظلّ متماسكًا، حتى بعد أن توصلت داكار إلى تسوية، فاستمر عمّال الخدمات المدنية في

مساندة زملائهم العاملين في الخدمات التجارية حتى بعد أن تمت تسوية قضاياهم الخاصة على أساس مفاوضات داكار(٩٥).

كما أظهر مسئولو النقابات في **سانت لويس** قدرات واعية أثناء مفاوضاتهم مع المفاوض الفرنسي، حيث ردّ أحد المتفاوضين عن العاملين بالأعمال الكتابية قائلاً: "إن نمو هذا البلد، والتواصل الطويل للأفارقة مع البيض خلقت بداخلنا احتياجات لابد منها، ولدينا عادات لا يمكننا التخلي عنها، واحتياجات علينا مواجهتها، إذا كان لدينا أطفال فعلينا أن نوفر لهم تعليمًا ثانويًّا لا نريد لهم أن يبقوا داخل الكادر المحلي، كما نريد الرخاء لأنفسنا، كل هذا يتطلب مشوار حياة مكلف ونحن بحاجة إلى المال الذي نطالبكم به"(٩٦)، وأضاف أحد زملائه: "هدفك هو الارتقاء بنا إلى مستواك؛ فبدون إمكانات لن ننجح أبدًا"، هنا صمت المفاوضون الرسميون، وخرست ألسنتهم بعد سماع هذه الحجج، لكنهم فهموها بشكل جيد وأبلغوها بدقة إلى رؤسائهم(٩٧).

وأخيرًا، في ٤ فبراير قبلت الغرفة التجارية في سانت لويس اتفاقًا مع العاملين في مجال الخدمات التجارية علي أساس نموذج داكار (٩٨)، كما تمّ التوقيع على بروتوكول لإنهاء الإضراب في ١٢ فبراير ١٩٤٦، وقَبِل العمّال زيادة الأجور بشكل طفيف، حيث ارتفع جدول الأجور المتفق عليه من ٥,٥ فرنك للساعة للعامل غير الماهر إلى ٧,٥٠ فرنك للعمال نصف المهرة إلى ٣٠ فرنكًا للمحترف، وبناء عليه أنهى عمّال المعادن أيضًا إضرابهم في ١٧ فبراير ١٩٤٦، ومن اللافت للنظر أن حركة الإضراب بدأت بعمّال المعادن في ديسمبر ١٩٤٥، وانتهت بهم في ١٧ فبراير ١٩٤٦(٩٩).

وهكذا استمرت حركة الإضراب ككل على مدى شهرين ونصف، وعلّق الحاكم العام قائلاً:" هكذا انتهى الإضراب دون أي شغب وعاد الهدوء التام، وتعتبر أهم حركة للعمّال ظهرت في غرب أفريقيا الفرنسية حتى الآن"، كما أعربت الشرطة عن امتنانها وإعجابها بالإضراب بقولها:" انتهى الإضراب في داكار وسانت لويس، وأظهر جموع العمّال المحليين الذين كانوا تحت قيادة أكثر من قائد الالتزام والانضباط التام(١٠٠).

وخلاصة القول: إن السنغال شهدت أولى الإضرابات المؤثرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة لارتفاع الأسعار، ونقص المواد الغذائية، وانتعاش السوق السوداء، كلّ ذلك في ظلّ ضآلة أجور العمّال، وضعف الحدّ الأدنى للأجور، والتمييز بين الموظفين الأجانب والأفارقة في العلاوات والبدلات وغير ذلك من المميزات، ومن ثمّ اندلع الإضراب العام في ديسمبر ١٩٤٥، واستمر لمدة شهرين ونصف، بدأت الجولة الأولى بعمّال المعادن في ٤ ديسمبر ١٩٤٥، ليصل الإضراب إلى ذروته خلال الجولة الثانية في ١٤ يناير ١٩٤٦، وكانت أكثر قوة؛ لأنها شهدت إضرابًا عامًّا ضمّ جميع فئات العمّال، وانتهت بإضراب عمّال المعادن أيضًا في ١٧ فبراير ١٩٤٦، ومن الملاحظ أن حركة الإضراب انضوى تحت راياتها جميع فئات المجتمع من موظفين حكوميين رفيعي المستوى نسبيًّا إلى عمّال عاديين مرورًا ببائعي الخضار في الأسواق والطهاة والخبّازين... إلخ، ورغم ذلك كانت هناك درجة تفاهم وتنسيق ملحوظة بينهم، ونجحوا في كسر كبرياء السلطة الاستعمارية التي رضخت لمطالبهم.

ثالثًا- نتائج الإضراب العام في السنغال

كان إضراب ديسمبر ١٩٤٥- فبراير ١٩٤٦ نقطة فاصلة في تاريخ العمل السنغالي؛ لأنه أزاح الستار عن هشاشة النظام الاستعماري وإمكاناته(١٠١)، وكشفت تصريحات المسئولين الفرنسيين عن خطورة هذا الإضراب لما له من انعكاسات سلبية على الإدارة الفرنسية، وإيجابية على العمّال السنغاليين. فيما يتعلق بالإدارة الاستعمارية، كان كبار المسئولين الفرنسيين في أفريقيا الفرنسية قلقين للغاية من الإضراب، ورأوا أنه يمثل تهديدًا خطيرًا محتملًا للسلطة الفرنسية، لكن الدرس الأكثر أهمية للسلطات الاستعمارية هو عجزها النسبي مقارنة بالوضع قبل الحرب وأثناءها؛ إذ لم تعُد الحلول الاستبدادية الكلاسيكية للمشاكل الاجتماعية والسياسية الاستعمارية خيارًا بعد الحرب؛ لذا كان السبيل الوحيد للمضي قُدمًا في الحكم الاستعماري هو تحديد القادة الأفارقة المستعدين للتعامل مع السلطات الفرنسية من أجل التفاوض معهم بشأن تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(١٠٢).

وكان تصريح الحاكم العام الفرنسي **كورناري** من أخطر التصريحات تأثيرًا على مدى خطورة هذا الإضراب؛ إذ قال: "يمثّل هذا الإضراب ضربة قاسية للسلطات الحكومية، وكان من الممكن أن يكون له تداعيات أخطر من ذلك بكثير، إذا وجد مساندة من المزارعين الفلاحين، حينئذ كنا سنشهد انهيارًا اقتصاديًّا وماليًّا للسنغال، ولا يعني ذلك أن الخطر تمّ استئصاله في الوقت الراهن، لكنه ما زال موجودًا، ويجب علينا صدّه ودرؤه؛ لأن التصاعد المفاجئ لهذا الإضراب كشف عن وجود منظمة تمتد تشعباتها إلى أقصى زوايا الأدغال"(١٠٣)، كما صرّح **ماسيلوت** بقوله: "إن الإضراب كان بمثابة **حركة من أجل تطلعات عميقة**، حتي وإن كانت قد ركّزت على أمور مهنية"(١٠٤).

ومما سبق، يُستنبط أن **كورناري** ربما قصد من تصريحه أن هناك منظمّة شيوعية خارجية وراء هذا الإضراب، في حين أن تصريح **ماسيلوت** به دلالة على أن هذا الإضراب كان مقدّمة لتطلعات نحو مناهضة الاستعمار الفرنسي، والمناداة بالحرية والاستقلال؛ لذا كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تدرك مدى خطورة هذا الإضراب عليها وقتيًّا وفيما بعد.

أمّا عن الآثار الإيجابية الناجمة عن هذا الإضراب بالنسبة للعمّال السنغاليين، فتمثّلت في الآتي: حصول كل من العاملين في القطاعين العام والخاص على مكاسب كبيرة، منها زيادة مستويات الأجور، وزيادة الحدّ الأدنى للأجور والعلاوات الأسرية لموظفي الخدمة المدنية(١٠٥)، والاعتراف بالنقابات، وتوسيع التسلسل الهرمي للأجور، ومكافآت الأقدمية، وازدياد نفوذ العمّال في جميع أنحاء غرب أفريقيا الفرنسية؛ لأن الإضراب أظهر قدرة الحركة الجماهيرية ضد الإدارة الاستعمارية، كما ألهم نجاح هذا الإضراب رجال السكك الحديدية الأفارقة للقيام بإضرابهم الخاص عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الذي أسفر عن إغلاق نظام النقل الرئيس في غرب أفريقيا الفرنسية لمدة خمسة أشهر(١٠٦).

كما كان للإضراب دروسٌ مهمة، لكل من الحركات الاجتماعية والسياسية الأفريقية وللسلطات الاستعمارية في غرب أفريقيا الفرنسية، أما بالنسبة للأولى، فقد حصلت على تحسينات

كبيرة في الأجور، والسماح بالمشاركة في الإدارة داخل إطار الوضع الاستعماري الجديد في فترة ما بعد الحرب، كما أنهم أدركوا أنه يمكنهم تحويل اللغة الفرنسية للاستيعاب لصالحهم، من خلال استخدامها لتبرير المطالبة بالمساواة بين الأفارقة والأوروبيين في المجال الاجتماعي والاقتصادي(١٠٧).

ومما يشير إلى تحوّل كبير في نظرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية وعلاقاتها الإدارية، عملت على تدعيم وظيفة التفتيش على العمل بعد إضرابات ١٩٤٥– ١٩٤٦، وخشية أن تكرر هذه الأحداث نفسها أو تمتد إلى مراكز أخرى رئيسة في أفريقيا الفرنسية، حيث تمّ تعزير التفتيش خلال عام ١٩٤٦ عن طريق تعيين مفتش عام من أجل متابعة مستمرة للتفتيش الإقليمي في غرب أفريقيا الفرنسية(١٠٨). وهذا لاستكشاف بوادر أي سخط عمّالي مبكرًا؛ لمعالجته قبل أن تتفاقم الأوضاع، مثلما حدث في الإضراب العام.

كما أن هذا الإضراب أجبر المسئولين الفرنسيين بأن يعاملوا العمّال الأفارقة بمختلف فئاتهم، وتنوّع وظائفهم كقوة موحّدة دون تمييز، إضافة إلى أن "**العامل**" أصبح على أولويات قائمة مفردات المسئولين الفرنسيين كمصطلح ينطبق بالتساوي على موظفى الخدمة المدنية الأكثر كفاءة، وعمّال الصناعة الأقل مهارة(١٠٩).

وفي أعقاب هذا الإضراب، حدث نشاط نقابي ملحوظ خلال السنوات المتبقية من الحكم الاستعماري، ومصدره تلك الطاقة التي أنتجتها العِمالة المنظّمة في الإضراب العام، حيث قدّمت النشاطات العمّالية المكونات الرئيسة للوعاء الأصلي الذي سيخرج منه القوى السياسية في مرحلة التحرر الوطني والاستقلال، وأن الموضوعات الأيديولوجية التي بزغت من تلك الإضرابات مثل حقوق متساوية، ومناهضة الاستعمار، والحكم الذاتي والاستقلال، سرعان ما أصبحت المبادئ الأساسية الحاشدة للعمل السياسي بشكل عام(١١٠).

الخاتمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الطبقة العاملة والنقابات العمّالية أقلية إلى حد كبير في أفريقيا، إلا أنهم لعبوا دوْرًا مهمًّا في ترسيخ مبدأ النضال الأفريقي من أجل استعادة الحقوق سواء كانت مادية أو معنوية، ليرتفع سقف المطالب سريعًا في الخمسينيات من القرن العشرين بالمناداة بالاستقلال، والتخلُّص من سطوة ونير الاستعمار، والحصول على الحريات.

وكان **الإضراب العام في السنغال "١٩٤٥-١٩٤٦"** بمثابة نموذج استرشادي للأفارقة في غرب أفريقيا الفرنسية من منتصف الأربعينيات فصاعدًا لرسم الطريقة التي يجب اتباعها في النضال من أجل الحصول على الحقوق والحريات داخل النظام الاستعماري. فهذا الإضراب لم يكن فقط حركة جماهيرية واسعة النطاق أثّرت على جميع القطاعات في السنغال، ولكنها كانت الخطوة الأولى في نضال الشعوب الأفريقية بشكل عام من أجل المساواة، ثمّ من أجل التحرر، وكان لنجاح هذا الإضراب دوْر في إلهام عمّال السكك الحديدية في داكار – النيجر أن يقوموا بإضرابهم الشهير ١٩٤٧-١٩٤٨، الذي أدّى إلى توقف حركة النقل الرئيس في غرب أفريقيا الفرنسية لمدة خمسة أشهر.

وبالنسبة للاستراتيجية التي تبنّتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه هذا الإضراب، فكانت الأخيرة لديها قناعات بأن العمل النقابي يُعني الشيوعية، وأن الشيوعيين الفرنسيين لهم دور قوي في توجيه هذا الإضراب، لذا تبنّت إجراءات حادّة تجاه المضربين مثل أساليب العنف والتنكيل، واعتقال المضربين، والتجنيد الإجباري، ممّا ساعد على استشراء الإضراب في أنحاء البلاد، وانعكس ذلك سلبيًا على الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن تهديد الوجود الاستعماري الفرنسي في غرب أفريقيا الفرنسية، وخشية تفاقم الأوضاع في البلاد لأكثر من ذلك عدّلت الإدارة الاستعمارية من استراتيجيتها، وقدّمت بعض التنازلات لتهدئة الأجواء، وتخفيض حالة الاحتقان في البلاد من أجل حماية النظام الاستعماري، حيث انتهجت الأسلوب التفاوضي بإرسالها خبير عمّالي فرنسي

للتفاوض مع العمّال، وبناء عليه مُنحت بعض الامتيازات كوسيلة لامتصاص غضب العمّال السنغاليين، وقد نجح هذا الأسلوب – إلى حد ما- بشكل مؤقت، بعد عودة العمّال إلى أشغالهم، ولكن بعد عدّة شهور تفاجأت الإدارة الاستعمارية بإضراب عمّال السكك الحديدية "١٩٤٧-١٩٤٨".

وأخيرًا، يجب فهم هذا الإضراب في إطار حكومة فرنسية حريصة على إيجاد أساس جديد للشرعية والسيطرة في عصر كانت فيه الحركات الاجتماعية والسياسية في المستعمرات تفرض نفسها بقوة، فكان على المسئولين إعادة التفكير في سياساتهم الكلاسيكية التعسفية مثل: الاعتقال، والعنف، والتجنيد الإجباري؛ لمواجهة هذه التحديات الأفريقية الجديدة.

الهوامش:

(١) اعتمدت الدراسة التي نحن بصددها على أربع دراسات لـــ " فريدريك كوبر"Frederick Cooper، وهي:

- Decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, African Studies series 89, the African studies Centre, Cambridge, 1996.
- The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, ***Canadian Journal of African Studies*** / Revue Canadienne des Études Africaines, 1990, Vol. 24, No. 2 (1990).
- Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, University of California Press, 2005.
- Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945-1960, Princeton University Press, 2014.

(٢) خيثر عزيز، نشأة الظاهرة النقابية العمالية في العالم... المخاض العسير، *مدارات تاريخية* ، العدد الثالث، المجلد الأول، سبتمبر ٢٠١٩، الجزائر، ص ٢٦٠.

(٣) رغم الوجود الفرنسي في مناطق مختلفة في أفريقيا منذ القرن السابع عشر، فإن اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية تأسس عام ١٨٩٥، وتألف من سبعة أقاليم – السنغال، وكوت ديفوار، والنيجر، وداهومي "بنين حاليًّا"، والسودان الفرنسي "مالي حاليًّا"، وغينيا الفرنسية، وموريتانيا – بالإضافة إلى توجو بعد أن انتزعتها فرنسا من ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كان نظام الحكومة في الأقاليم الفرنسية في غرب أفريقيا شبيهًا بالهرم أي يتدرج من القاعدة إلى القمة، فيوجد وزير المستعمرات في القمة، وهو عضو في الحكومة الفرنسية، وهو مسئول أمام الجمعية الوطنية في باريس، ويليه في الأهمية الحاكم العام الذي كان يشرف على المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا، ويتخذ من داكار مقرًّا له، ويلي الحاكم العام حكام المستعمرات المختلفة ونوابهم، ويليهم في الأهمية ضباط الأقاليم، ويليهم رؤساء القرى الأفارقة، وقد حكم غرب أفريقيا بواسطة جهاز من الموظفين الفرنسيين المستبدين الذين كانوا يخضعون للحكومة الفرنسية في باريس، ولم يكن للرجل الأفريقي العادي أي رأي في الطريقة التي يحكم بها فيما عدا الشئون المحلية البحتة لقريته. للمزيد انظر:

Ginio, Ruth, French Colonialism Unmasked, The Vichy Years in French West Africa, series editors, Philip Boucher and others, University of Nebraska Press Lincoln and London, 2006. p. 3. see also,

فيج. جي. دي. ، تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق د. السيد يوسف نصر، راجع الترجمة إلى العربية د. بهجت رياض صليب، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٣٣٨.

(4) Babacar Fall, le mouvement syndical en Afrique occidental Francophone, de la tutelle des centrales métropolitaines à celle des partis nationaux uniques Ou la difficile quête d'une (1900-1968, Materiaux pour l'histoire de notre temps, n° 84 / octobre-décembre 2006, p. 49.

(٥) اهتمت فرنسا بمدّ السكة الحديد في مستعمراتها في غرب أفريقيا، وذلك لتحقيق عدة أهداف **أولها:** ربط مستعمراتها بعضها البعض، **وثانيها:** استغلال موارد هذه المستعمرات الفرنسية بطريقة فعَّالة بحيث تعود بالنفع والفائدة على فرنسا، **وثالثها:** المساهمة فى سرعة نقل جنود الاحتلال إلى المناطق المضطربة كي تقضي على أية ثورة أو تمرد، انظر:

– فيج. جي. دي. ، مرجع سابق، هامش ١٠٥، ص ٣٥٦.

(٦) سليماني يوسف، دور النقابات العمالية في الحركة الوطنية التحررية في أفريقيا، جامعة الجزائر ٢، ***مجلة الدراسات الأفريقية***، ج ٣، ع ٦، ٢٠١٨، ص ٨٣.

(٧) كريسبو ديالو، الحركة النقابية في أفريقيا وميثاقها، ***الحوار المتمدن***، العدد ٦٢٠٠، ٢٠١٩.

(٨) الاتحاد العام للشغل، إحدى النقابات العمالية الفرنسية الرئيسة التي تأسست في مدينة ليموج Limogesالفرنسية عام ١٨٩٥، وتعتبر أول وأكبر مركزية نقابية عمالية ظهرت في فرنسا، وكانت ممثلة للديمقراطية الاشتراكية إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يغلب عليها الطابع الشيوعي. انظر:

Chafer, Tony, the End of Empire in French West Africa France's Successful Decolonization?, Berg editorial Officers, Oxford- New York, 2002, p. xvi., see also:

– خيثر عزيز، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(9) Babacar Fall, le travail au Sénégal XX^{e} siècle, Editions Karthala, paris, 2011, p. 103-104.

(10) Babacar Fall, le mouvement syndical en Afrique occidental Francophone, de la tutelle des centrales métropolitaines à celle des partis nationaux uniques Ou la difficile quête d'une (1900-1968), Op. Cit., p. 50.

(١١) وُلد ماركوس جارفي Marcus Mosiah Garvey في ١٧ أغسطس ١٨٨٧ في سانت آن باي St. Ann's Bay، وهي قرية تقع على الساحل الشمالي لجامايكا، ويعتبر من أبرز القوميين السود في أوائل القرن العشرين، وتوفي عام ١٩٤٠. للمزيد عن حياة جارفي ونشأته ونشاطاته النقابية انظر:

Lawler, Mary, Davenport, John, Marcus Garvey: black nationalist leader (black Americans of achievement), Chelsea House publishers, 2005.

(12) Babacar Fall, le travail au Sénégal XX^{e} siècle, Op. Cit., p. 104.

(13) Ginio, Ruth, Op. Cit., p. 5.

(14) Berg, Eliot, Trade Unions in French West Africa, ***Africa Today***, Vol. 1, No. 3 (Aug. - Sep., 1954), p. 11. see also,

كريسبو ديالو، الحركة النقابية في أفريقيا وميثاقها، ***الحوار المتمدن***، العدد ٦٢٠٠، ٢٠١٩.

(15) Ginio, Ruth, Op. Cit, p. 5.

(16) Ibid.

(17) Babacar Fall, le mouvement syndical en Afrique occidental Francophone, de la tutelle des centrales métropolitaines à celle des partis nationaux uniques Ou la difficile quête d'une (1900-1968, Op. Cit., p. 53, see also, Ginio, Ruth, Op. Cit., p. 6., see also:

– جوزيف – كي – زيربو، مرجع سابق، ص ٨٣٠.

(١٨) عُقد المؤتمر الفرنسي الأفريقي في برازافيل خلال الفترة "٣٠ يناير – ٨ فبراير ١٩٤٤" برئاسة رينيه بليفين René Pleven، مفوض المستعمرات في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية، وحضره الحاكم العام لغرب إفريقيا الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر و"مراقبون" من الجزائر والمغرب الفرنسي وتونس، وصاغ بليفين جدول الأعمال متضمّنًا تطوير الإمبراطورية الاستوائية في أفريقيا من خلال زيادة تمثيل السكان الأصليين في الإدارة والمجالس الاستشارية وتوسيع نطاق التعليم من أجل أن يتحمّل المواطن الأفريقي المزيد من المسئولية. انظر:

- **Foreign relations of United States**, 1945, Vol. VI, French Indo-China, Note, from The French Embassy in China to the American Embassy in China, January 20, 1945, footnote No. 7, p. 295, see also, **New York Times**, Mid-Africa empire is French design: Colonial Conference Opening tomorrow Envisages posts for natives in regimes, Jan 29, 1944.

(19) Babacar Fall, le mouvement syndical en Afrique occidental Francophone, de la tutelle des centrales métropolitaines à celle des partis nationaux uniques Ou la difficile quête d'une (1900-1968), Op. Cit., p. 53, see also, Berg, Eliot, Op. Cit., p. 11.

(20) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 228.

(٢١) وُلد لامين جوي عام ١٨٩٢، في مالي بمدينة ميدين Medine، عمل بالمحاماة، وكان ذا توجّه اشتراكي، وحليف سابق للجبهة الشعبية الفرنسية خلال الفترة ١٩٣٦–١٩٣٨، وكان على اتصال قوي بالاشتراكيين الفرنسيين الذين كانوا جزءًا من الحكومة الائتلافية بعد الحرب، وأُنتخب من قبل السنغاليين نائبًا في الجمعية الوطنية التأسيسية في باريس عام ١٩٤٥، وارتبط اسمه بالقوانين التي كانت تدعو إلى سياسة الاستيعاب

الفرنسية، وصدر قانون لامين جوي الأول في ٧ مايو ١٩٤٦، وتضمن ضرورة أن يتمتع جميع المواطنين في أقاليم ما وراء البحار "بما في ذلك الجزائر" بحقوق المواطنة ونفس الحقوق التي يحصل عليها مواطنو العاصمة الفرنسية باريس، ونصّ قانون لامين جوي الثاني –الذي دخل حيز التنفيذ في ٣٠ يونيو ١٩٥٠– على المساواة في الأجور والترقية والمساواة في الحقوق بين الموظفين الأفارقة والموظفين الفرنسيين العاملين في المستعمرات، وتوُفي في يونيو ١٩٦٨، عن عمر يناهز ٧٦ سنة. انظر:

- **Foreign relations of United States**, 1952-1954, Vol. XI, the consul general at Dakar (Blake) to the Department of State, No. 158, Jan 5, 1952, P. 234, see also, Schaffer Frederic C., Democracy in Translation: Understanding Politics in an Unfamiliar Culture, Cornell University Press, 1988, P. 68, Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p. 207, Topouzis, Daphne N., Popular Frontr War and Fourth Republic Politics in Senegal From Galandou Diouf to L. S. Senghor 1936-1952, Ph. D., School of Oriental and African Studies London University 1989, p. 274, **New York Times**, Lamine Gueye, 11 June 1968.

(22) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p. 207, see also, Berg, Eliot, Op. Cit., p. 12.

(23) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 228.

(24) Ibid.

(25) Ibid.

(26) Pfeffermann, Guy, Trade Unions and Politics in French West Africa during the Fourth Republic, ***African Affairs***, Vol. 66, No. 264 (Jul., 1967), P. 215, see also, Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p. 208.

(27) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 228, see also, Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., P. 52.

(28) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 5, 12 January 1946.

(٢٩) جوزيف – كي – زيربو، مرجع سابق، ص ٨٩٦، انظر أيضًا:

- Boone, Catherine, merchant capital and the roots of state power in Senegal 1930-1985, Cambridge University Press, 1992, p. 5o.

(30) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 5, Op. Cit.

(31) **Global Nonviolent Action Database,** Senegalese workers general strike for increased wages, 1945-1946.

(32) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p. 207.

(33) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 228.

(34) Bergen, Geoffrey Hansen, Unions in Senegal: A perspective on national development in Africa, Ph. D., Political Science, University of California, Los Angeles, 1994., P. 171.

(35) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 5, 12 January 1946, see also, Canale, J. Suret, the French west African railway workers strike, 1947-1948, in book "African labor history", Peter C. W. Gutkind, and Others"Editors", Vol. 2, Sage publications, London, 1978, p. 129.

(36) **New York Times**, Senegal strike spreads: natives angered by rises to officials when they got none, 19 Jun 1946.

(37) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 5, Op. Cit.

(38) **New York Times**, Senegal strike spreads: natives angered by rises to officials when they got none, 19 Jun 1946.

(39) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, 8 January 1946.

(40) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P. 172.

(٤١) سانت لويس تمثّل مقر الحكومة الإقليمية للسنغال ، بينما داكار تمثّل مقرًا لاتحاد غرب إفريقيا الفرنسية انظر:

- Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p. 208.

(42) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P. 173, see also, **Global Nonviolent Action Database,** Senegalese workers general strike for increased wages, 1945-1946.

(43) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 229, see also, Chafer, Tony, Op. Cit., p. 69.

(44) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.208, see also, Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., p.52.

(45) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.229, see also, Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(46) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P.172.

(47) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., 2005, p.208, see also, Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., P.52.

(48) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, 8 January 1946.

(49) Ibid.

(50) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., p.208.

(51) Ibid., pp. 172, 173.

(52) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.229, see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.180.

(53) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P.173.

(54) Ibid, 173.

(55) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., P.180

(56) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(57) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., pp. 180-181, 186.

(58) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.230, see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., P.180.

(59) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(60) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.209, see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.183.

(61) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.183.

(62) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.208, see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.183.

(63) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.183.

(64) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.208.

(65) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 5, Op. Cit.

(66) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.184.

(67) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, telegram No. 7, 14 January 1946, see also, Roche, Christian, Op. Cit., p.100, see also, **Global Nonviolent Action Database,** Op. Cit.

(68) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(69) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 229, **see also**, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p. 184, 191-192, Bergen, Geoffrey Hansen, Unions in Senegal: A perspective on national development in Africa, Op. Cit., P. 174, Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., P.52.

(70) **New York Times**, Senegal strike spreads: natives angered by rises to officials when they got none, 19 Jun 1946.

(71) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.208.

(٧٢) وقتئذ شهد العالم أجمع تدهورًا كبيرًا في وضع الأرز، لدرجة أنه كان لا يمكن تلبية المتطلبات الأساسية لأراضي الشرق الأقصى، وعندما طلب الحاكم العام زيادة الإمدادات، وتوريد ١٠٠ ألف طن سنويًّا لغرب أفريقيا الفرنسية، ردّت الإدارة الفرنسية بأن هذا شبه مستحيل. انظر:

- **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, Telegram From Dakar to Foreign Office, 21 January 1946.

(73) Ibid.

(74) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, African Studies series 89, the African studies Centre, Cambridge, 1996, P.229.

(75) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(76) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P.175.

(77) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.184.

(78) Ibid., p.184.

(79) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 232, see also, Chafer, Tony, Op. Cit., p.70.

(80) **New York Times**, Dakar strike serious: Minister Flies From Paris to Study Origin of Trouble, Jan 17, 1946.

(81) **Global Nonviolent Action Database,** Senegalese workers general strike for increased wages, 1945-1946, Op. Cit.

(82) **New York Times**, Dakar strike serious: Minister Flies From Paris to Study Origin of Trouble, Op. Cit.

(83) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p. 181.

(84) **Global Nonviolent Action Database,** Senegalese workers general strike for increased wages, 1945-1946.

(85) Roche, Christian, Op. Cit., p.100.

(86) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., P.209.

(87) Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., P.52.

(88) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 231. see also, Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.210.

(89) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.211.

(90) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 231. see also, Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.210.

(91) Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.189- 190.

(92) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit, p. 212, see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.190.

(93) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.230.

(94) **FO 371/60097**, Situation in French West Africa and French Equatorial Africa: strike at Dakar, File No. 255, Code 69, 1946, No. 7, Telegram From Dakar to Foreign Office, 4th Feb. 1946.

(95) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., 1996, P.231-232.

(96) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.230.

(97) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.210.

(98) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.232.

(99) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, Op. Cit., p. 212. see also, Cooper, Frederick, The Senegalese General Strike of 1946 and the Labor Question in Post-War French Africa, Op. Cit., p.191.

(100) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 231-232, see also, Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.212.

(101) Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945- 1960, Op. Cit., P.53.

(102) Chafer, Tony, Op. Cit., pp.69-70.

(103) Cooper, Frederick, Colonialism in Question Theory, Knowledge, History, Op. Cit., p.213.

(104) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P. 232, see also, Chafer, Tony, Op. Cit., p. 70.

(105) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(106) Cooper, Frederick, 'Our Strike': Equality, Anticolonial Politics and the 1947-48 Railway Strike in French West Africa, Op. Cit., p. 83, See also, Cooper, Frederick, Citizenship between Empire and Nation: Remaking France and French Africa 1945-1960, Op. Cit., P. 179, **Global Nonviolent Action Database,** Senegalese workers general strike for increased wages, 1945-1946.

(107) Chafer, Tony, Op. Cit., p.69.

(108) Cooper, Frederick, decolonization and African society, the labor question in French and British Africa, Op. Cit., P.232,

(109) Bergen, Geoffrey Hansen, Op. Cit., P.170- 171.

(110) Ibid., P. 171, 205-206.